الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان-

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية.

قسم علم النفس و علوم التربية و الأرطفونيا.

الإجابة النموذجية في مقياس الحكم الراشد و أخلاقيات المهنة.

المستوى : السنة الثالثة علم النفس العمل و التنظيم

الجواب الأول :

الفساد الإداري : هواتباع سلوك مخالف للقوانين من خلال استغلال الموظف العام لموقعه و صلاحيته عن طريق قيامه بمخالفة القانون و خلق نوع من البيروقراطية الإدارية .

الفساد الأخلاقي : و يعني انحطاط القيم و المبادئ و الأخلاق الحميدة و العغمل على تغييرها للأسوء و ممارسة قيم مخالفة للمجتمع .

يؤثر الفساد الاداري و الأخلاقي بشكل مباشر على أداء المؤسسات العمومية إذ يؤدي إلى ضعف الكفاءة و تأخر تنفيذ البرامج تراجع جودة الخدمات و زياد التكلفة على الدولة و ينعكس على ثقة المواطن في الادارة كما يولد الشعور بالظلم و عدم تكافؤ الفرص .

تلعب أخلاقيات المهنة دورا أساسيا في الحد من مظاهر الفساد من خلال تعزيز قيم النزاهة ، الشفافية أ احترام القانون ، تقوية العلاقة بين الأفراد و عمال الإدارة كما أن تكوين الموظفين في مجال أخلاقيات المهنة يساهم في تعزيز السلوكات المقبولة داخل المؤسسات .

الجواب الثاني :

يمكن أن يؤدي الفساد و المحاباة داخل المؤسسات إلى أثار نفسية متعددة كانخفاض الدافعية للعمل ، فقدان الشعور بالعدالة التنظيمية ، الاحباط ، القلق ، الضغط النفسي ، الاحتراق النفسي ، الصراعات داخل المؤسسة و تراجع حب العمل و الشعور بالانتماء

على المختص النفسي اقتراح برنامج وقائي كالتكوينات حول أخلاقيات المهنة و تعزيز التواصل الداخلي ، آليات الابلاغ الآمن عن التجاوزات و انشاء لجان نزاهة و ادماج قيم العدالة كما يمكن تنفيد تدخلات داعمة للفئات الأكثر تاثرا مما يساهم في تحسين الآداء .

الجواب الثالث :

مبدأ الفصل بين السلطات : بعد التغييرات التي حدثت في مفهوم الحكم و القيادة أصبح الشعور أكثر مشاركة و تغيرت أنماط القيادات السياسية في الدول الحديثة ، ظهرت آليات أكثر نجاعة في الحكم و

السياسة فتبين احتكار السلطة و مركزيتها إلى يد الحاكم من أهم العوامل المؤدية للدكتاتورية و جاء مبدأ الفصل بين السلطات و يعتبر مونتسكو أول من وضع هذه الصياغة و اعتبر أن كل سلطة يجب أن تقابلها سلطة مقابلة لأن الانفراد بالسلطة يؤدي إلى الإستبداد فالدول الحديثة ذات النظام الديمقراطي تتضمن 3 سلطات منفصلة و هي:

1السلطة التنفيذية : تتكون من جميع الموظفين من أصغر إلى الرئيس في الهيئات المحلية و المؤسسات و الخاضع لتنفيد القوانين و القرارات

2السلطة التشريعية : و تتضمن أعضاء المجلس التشريعي و البرلماني الذين يختارون من طرف الشعب بواسطة الانتخابات الحرة

3السلطة القضائية : و تتمثل في القضاء و أعضاء النيابة و معاونيهم و تقوم بتفسير القوانين.

2مبدأ إستقلالية القضاء : فمن خلال العدل نستطيع ضمان استقرار النظام و بالتالي التنمية و الازدهار لكن قد تكون محتكرة من طرف أصحاب القوة و المال و النفوذ لهذا لا بد أن تتمتع بالاستقلالية وحرية التصرف و القرار بعيدا عن أي تدخل أو تأثير من أطراف أخرى

ان استقلال القضاء هو أن يخضع القاضي في إصدار أحكامه لأي سلطة أخرى غير سلطة القانون و أن تكون جميع الإجراءات المتخدة قبل اصدار الحكم من دلائل و شهادات.

ج مبدأ الإستقلالية بين وسائل الإعلام : و هو نقل و تزويد المواطنين بالمعلومات و الأخبار و غيرها حتى يكونوا على اطلاع على ما يجري حولهم من حوادث و مواقف و أن يتصرفوا بطريقة صحيحة.

د الشفافية : أن يتجنب المسؤول العام للعمل في كتف السرية و الغموض و الضبابية خلف الأبواب المغلقة سواء اتجاه الموظفين أو اتجاه المتعاملين مع ادارته من خلال عدة آليات كالاعلان عن البرامج و الأهداف و الوسائل و الاجراءات و الميزانية و المصاريف و الموارد المستخدمة.

و لتجسيد المعايير الموجودة عالميا تأسست منظمة الشفافية الدولية سنة 1993 داعية إلى تشديد التعامل مع الفساد و الفاسدين و عدم التسامح معهم إلى جانب التوعية بآثار الفساد و منذ 1998 أصدرت المنظمة تقريرا سنويا تحت عنوان مؤشر مدركات القساد تقيس مستوى إدراك الفساد في القطاع العام

ن آلية المراقبة و الرقابة : هي متابعة التأكد من مدى سير و تنفيد الأعمال و البرامج طبقا لما خطط له وفقا للقوانين و التعليمات و القرارات الموضوعية مسبقا و الهدف هو كشف الأخطاء و الانحرافات و التبليغ عنها للهيئات المعنية لاتخاد التدابير الضرورية لتصحيحها و محاسبة مرتكبيها

و المشاركة المجتمعية : المشاركة الشعبية في عملية إدارة شؤون الدولة و قضايا المجتمع و اسهام فئات الشعب المختلفة في ابداء الرأي و طرح الأفكار___